

ثم قال في ختام نقده لابن بحر: «وزيادة الحروف في التنزيل كثير» (٢٥٠).
وبعد هذه الجولة الفكرية في قضية خطيرة، وهي قضية الزيادة في القرآن
الكريم وضع لنا أن زيادة الحروف ليست ضرباً من اللغو، ولكنها أسلوب جرى
على نهج العرب، ونسج على منواله فصحاءهم وبلغاؤهم.
هذا بالنسبة للحروف أما بالنسبة للأسماء، فإني لأعترف مطلقاً بهذه
الزيادة، لأن الأسماء، ما وضعت إلا لتدل على المعاني، وبالأسماء تتم أجزاء
الجملة، وأذا ما زيد اسم لا معنى له أدى ذلك إلى تمزيق أوصال الجملة، وتحويلها
إلى جملة لا تؤدي إلى معنى.

ومن هذه الأسماء «إذ» وهي في معظم أحوالها ظرف جاء لغرض،
واسم جاء لمعنى فالقول بزيادتها رأى مجحف. وقد عرضنا الآراء النقدية التي
صوّبت سهامها نحو من قال بزيادتها. ونكتفى بهذا القدر من البحث في إذ
الزائدة، ولعلنا قد أشبعنا القول فيها

وقبل أن ننتهي من بحث إذ الزائدة نحب أن نشير إلى مسألتين تتعلقان
بـ «إذ» من حيث الاعراب والمعنى، وهما:

أ — جرّ إذ بالإضافة بعد: «بتعد».

ب — دخولها على أداة شرط جازمة.

وستتناول هاتين النقطتين في ضوء المعنى والتركيب.

أما جرّ إذ بالإضافة بعد بعد فإن النحويين يقولون: إن إذ في أغلب
أحوالها لا تخرج عن الظرفية، فهي من الظروف غير المتصرفة أي اللازمة للظرفية.
والظروف غير المتصرفة منها «مالا يخرج عن الظرفية أصلاً مثل قط، وعض،
تقول: ما فعلته قط، ولأفعله عض» ومنها: «مالا يخرج عنها إلى شبهها وهو الجرّ
نحو: قبل، وبتعد، ولدن وعند، فيقضى عليهن بعدم التصرف» مع أن حين تدخل
عليهن إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها، لأن الظرف والجار والمجرور
سيان في التعلق بالاستقرار، والوقوع خبراً، وصلة، وحالاً، وصفة» (٢٥١).